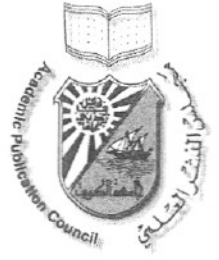


مجلة العلوم الاجتماعية



شتاء 2001

العدد 4

المجلد 29

ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات:

دراسة لبيانات المسح الديموغرافي عام 1999م

رشود محمد الخريف

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٤-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، جُوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات: دراسة لبيانات المسح الديموغرافي لعام ١٩٩٩م

رشود محمد الخريف*

ملخص: نظراً لندرة الدراسات التي تناولت تنظيم الأسرة في المملكة، هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مستويات استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وخصائص النساء السعوديات المستعملات لهذه الوسائل، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في ممارسة التنظيم لدى النساء السعوديات، وذلك بالاعتماد على بيانات مسح ديموغرافي شامل، قامت مصلحة الإحصاءات العامة بإجرائه في عام 1999م. ووجد أن نسبة الاستعمال منخفضة نسبياً في المملكة؛ إذ لا تتجاوز 20%، ولكنها ترتفع إلى أكثر من ذلك بقليل في المناطق الحضرية. كما وُجد أن المرأة المتعلمة التي زوجها متعلم، ولديها عدد كبير نسبياً من الأطفال، وتنتمي إلى أسرة ذات مستوى معيشي مرتفع، هي أكثر ميلاً لاستعمال وسائل التنظيم. كما أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة يرتفع في الحضر مقارنة بالريف، وفي المناطق الوسطى والغربية والشرقية، في حين ينخفض في المنطقتين الجنوبية والشمالية.

وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي لمعرفة محددات استعمال وسائل التنظيم، تبين أن ممارسة تنظيم الأسرة يتأثر بمستوى تعليم الزوج، وتعليم الزوجة، وعدد أبنائهما الأحياء والأموات، بالإضافة إلى السن عند الزواج، والإقامة في الحضر، والمستوى المعيشي للأسرة. كما تبين أن هناك اختلافاً بين الريف والحضر في محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة. فعدد محددات الممارسة في الريف قليلة وتكاد تنحصر في متغيرات التعليم، وبخاصة تعليم الزوج، بالإضافة إلى عدد الأطفال الأحياء وتفضيل الذكور. فلم يظهر في نموذج الريف تأثير معنوي لمستوى المعيشة أو السن عند الزواج على سبيل المثال.

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

كما أن النتائج لم تظهر تأثيراً معنوياً لمشاركة المرأة في قوة العمل سواء في الريف أو الحضر. وبشكل عام، اتضح من خلال النتائج أن ممارسة التنظيم تهدف في الغالب إلى المباشرة بين المواليد، وليس للحد من عدد أفراد الأسرة.

المصطلحات الأساسية: تنظيم الأسرة، السلوك الإنجابي، الخصوبة، الانحدار اللوجستي، المملكة العربية السعودية، محددات الحمل، موانع الحمل.

أولاً - المقدمة والأهداف:

بناء على تعريف المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط في العام 1971م، فإن تنظيم الأسرة هو: «قيام الزوجين بالتراضي فيما بينهما، ودون إكراه، باستخدام وسيلة مشروعة ومأمونة لتأجيل الحمل أو تعجيله بما يناسب ظروفهما الصحية والاجتماعية، والاقتصادية، وذلك في نطاق المسؤولية نحو أولادهما وأنفسهما» (المؤمنني وآخرون، 1997م: 111؛ صالح، 1981م: 49). وفي هذا الخصوص، ترى هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية جواز تأجيل الحمل أو تأخيرها لفترة ما لمصلحة يراها الزوجان، ولكنها - في الوقت نفسه - تؤكد على عدم جواز تحديد النسل (هيئة كبار العلماء، قرار رقم 42 في 13/4/1396هـ، انظر: هيئة كبار العلماء، 1414هـ).

وتعد وسائل تنظيم الأسرة من أهم المحددات المباشرة (أو الوسيطة) للخصوبة (فتحي أبو عيانة، 1985، 1986؛ Davis & Blake, 1956; Bongaarts, 1978). وعلى الرغم مما حظيت به هذه الوسائل من اهتمام كبير من قبل الباحثين والعاملين في التخطيط وإدارة التنمية في الوقت الحاضر، إلا أنها كانت وسيلة مهمة لحفظ التوازن داخل الأسرة حتى في مجتمعات ما قبل التحول الديموغرافي في أوروبا (demographic transition)، ولا زالت تؤدي الدور نفسه في الوقت الحاضر. فما القول الوارد في صحيح البخاري ومسلم عن جابر «كنا نعزل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل»، إلا دليلاً واضحاً على وجود أنواع تقليدية من وسائل تأجيل الحمل أو تنظيم الأسرة، تمارسها المجتمعات القديمة في فترات تسبق التحول الديموغرافي الذي شهدته أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي. ويشير العلواني (1994م: 87) إلى أن الأطباء المسلمين كتبوا في وقت مبكر عن بعض طرق منع الحمل، مثل أبي بكر الرازي وابن سينا. كما تطرق شهاب الدين بن عبد الوهاب النويري في كتابه «نهاية الأرب» إلى بعض طرق منع الحمل وكيفية استخدامها.

وخلال العقود القليلة الماضية ازداد دور وسائل تنظيم الأسرة أو تأجيل الحمل بدرجة كبيرة جداً لتعليق الآمال في بعض الدول على فعاليته في الحد من النمو السكاني، حتى في حالة العجز عن إحراز تقدم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل انخفاض الخصوبة الملحوظ في بنغلادش على الرغم من انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية فيها، يشكل دليلاً على فعالية برامج تنظيم الأسرة والدور الذي يمكن أن تقوم به في حالة ضعف آليات التنمية (Caldwell et al., 1999; Cleland et al., 1994). وهذا ما جعل كارتي وآخرين (Carty et al., 1993) يؤكدون أنه لا ضرورة لحدوث تغيير في معدلات التنمية الاقتصادية، أو التحضر، أو مشاركة المرأة في قوة العمل، أو التعليم، كشرط لنجاح برامج تنظيم الأسرة، إذا كان هناك قرار جاد، وحماسة والتزام سياسي مستمر يدعم هذه البرامج ويسعى إلى نجاحها. وفضلاً عن ذلك يؤكد الهراس وبنسعيد (1996م) أن تأثير ممارسة التنظيم أصبح يماثل تأثير ارتفاع سن الزواج، بل إن أي انخفاض لمعدل الخصوبة في دولة المغرب في المستقبل مرهون إلى حد كبير بانتشار وسائل تنظيم الأسرة. ومن جهة أخرى، تُشير بعض الدراسات إلى أنه في حالة ممارسة تنظيم الأسرة مع وجود تفضيل للذكور في المجتمع، فإنه قد يحدث عدم توازن في التركيب النوعي للسكان. وعلى أية حال كان - ولا يزال - موضوع تنظيم الأسرة وتأجيل الحمل مجالاً مفتوحاً للجدل حول الظروف التي يباح فيها، وحول آثاره الإيجابية والسلبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، والصحية، ولكنه يعد خارج نطاق اهتمام هذه الدراسة (انظر: عمران، 1988م، وفريد، 1993م، لمزيد من التفاصيل في هذا المجال).

وعلى أية حال، فإنه نظراً لأهمية وسائل تنظيم الأسرة كمحدد رئيس ومباشر للخصوبة في معظم البلدان، وأهميته كخيار لدى الأسر لتنظيم عملية إنجابها، وكذلك كأداة لدى صناع السياسات السكانية للتحكم في مستويات الخصوبة، وفي ضوء الدور الذي يُتوقع أن تقوم به هذه الوسائل في تنظيم الإنجاب في المستقبل، تتضح الحاجة إلى مزيد من الدراسات لمعرفة العوامل المؤثرة في الرغبة في تنظيم الخصوبة لدى الزوجين، ومن ثم استعمال هذه الوسائل، وبخاصة في المجتمعات العربية، التي لا تزال فيها الدراسات من هذا النوع محدودة جداً، وذلك لندرة البيانات وصعوبة الحصول عليها، ثم لحساسية الموضوع، واعتباره من خصوصيات الأسرة.

وفي ضوء ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف مستويات استعمال وسائل تأجيل الحمل وتنظيم الإنجاب في المملكة العربية السعودية، والعوامل أو المحددات المؤثرة في ممارسة تنظيم الأسرة لدى النساء السعوديات. وباختصار فإن هذه الدراسة تهدف إلى تعرّف ما يلي:

1 - مستويات الاستعمال الحالي لوسائل تنظيم الأسرة في المملكة وعلى مستوى مناطقها الإدارية.

2 - الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنساء المستعملات لهذه الوسائل.

3 - العوامل المؤثرة في ممارسة التنظيم لدى النساء السعوديات، أي محدّدات الاستعمال الحالي لوسائل التنظيم.

ثانياً - أدبيات الدراسة:

تتأثر الخصوبة حسبما يعتقد إيسترلين (Easterlin, 1975) بثلاثة عناصر: عنصر الخصوبة الطبيعية التي تحدّد عدد المواليد الممكن إنجابهم (وتمثل جانب العرض من الأطفال)، وعنصر الخيار الشخصي الذي يحدّد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم (ويمثل الطلب على الأطفال) وأخيراً عنصر تكلفة عملية تنظيم الأسرة، وتحدّد إمكانية تحقيق العدد المرغوب فيه من الأطفال (زريق، 1987م). ولعل من أهم التغيرات التي تصاحب عملية التنمية في المجتمعات التقليدية ارتفاع تكلفة الأطفال المباشرة وغير المباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض العدد الذي يرغب الزوجان في إنجابه، ومن ثم مراجعة القرارات الإنجابية في ضوء ما يمر به المجتمع من تنمية وتغير اجتماعي (المصاورة، 1997م).

ويشير إيسترلين (1985م) إلى أن ما يمكن إنجابه وتنشئته من الأطفال والطلب عليهم يحدّدان معاً دوافع تحديد النسل أو تنظيم الأسرة، فإذا كان الإنجاب الممكن أقل من الطلب، فقد تنتفي الرغبة في التحديد. وفي وضع كهذا فإن الزوجين قد يبحثان عن طرق لزيادة الخصوبة أو تبني الأطفال نتيجة زيادة الطلب على العرض. ويلاحظ في هذه الحالة أنه قد يكون لدى الأسرة معرفة بوسائل تنظيم الأسرة دون أن يكون لديها حافظ لاستعمالها. أما في حالة «العرض المفرط» الذي يحدث عندما يزيد ما يمكن إنجابه من الأطفال على حجم الطلب عليهم، فإن الوالدين يوراجهان عندئذ إمكانية إنجاب أطفال غير مرغوب فيهم، مما يدفعهما إلى تحديد نسلهما، أو

تنظيمه. ونتيجة لذلك يكون هناك طلب وشدة إقبال على وسائل تنظيم الأسرة. ولكن اللجوء الفعلي إلى هذه الوسائل يرتبط بالمقارنة بين تكلفة تنظيم الأسرة من جهة، ودوافع هذا التنظيم من جهة أخرى. فبالنسبة للتكاليف، هناك نوعان: التكاليف النفسية المتمثلة في الانزعاج المرتبط بفكرة ضبط الخصوبة أو ممارسة التنظيم، وتكاليف السوق التي تشمل الوقت والمال اللازمين للاطلاع على طرق التنظيم والتعرف على كيفية استعمالها. ولا شك أن اللجوء لضبط الخصوبة في بعض حالات «العرض المفرط» يعتمد على تكاليف ضبط الخصوبة، فكلما انخفضت التكاليف النفسية وتكاليف السوق، ازداد الاعتماد على ضبط الخصوبة، ومن ثم اقترب عدد الأطفال لدى الوالدين من العدد المرغوب أو المفضل لديهما. وعلى العكس من ذلك، فكلما ارتفعت التكاليف، أصبحت الظروف أقرب ما تكون للخصوبة الطبيعية، وبالتالي ازداد عدد الأطفال غير المرغوب فيهم.

بالإضافة إلى هذه الخلفية النظرية المختصرة، فإن هناك عدداً متنامياً من الدراسات الإمبريقية حول تنظيم الأسرة، سنقتصر فيما يلي على بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة بمحددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة في بعض الدول النامية، مع التركيز على الدراسات في الدول العربية على ندرتها، وقلة أعدادها.

ومن أوائل الدراسات في هذا المجال، دراسة جلال الدين (1982م) لوقف الإنجاب في الأردن والسودان التي اتضح من خلالها أن الاتجاهات والميول الخاصة بوقف الإنجاب أو الاستمرار فيه تتأثر بعدة متغيرات من بينها عدد الأطفال الأحياء من الذكور كأهم هذه المتغيرات. وقد توصل قلاصوف (Vlassoff, 1991) إلى نتائج مماثلة عند دراسته لإحدى مقاطعات الهند.

ويشير أمروهر، وماير (1986م) إلى أن نتائج تحليل الانحدار في دراسة علوش وآخرين (Alloush, et al., 1983) أكدت أن مستوى المعيشة مؤثر جيد جداً لاستخدام وسائل منع الحمل في الريف والحضر، إذ فاق في تأثيره مستوى التعليم، مما يدل على أهمية الجوانب الاقتصادية في فهم السلوك الإنجابي. كما وُجد في هذه الدراسة أن مستوى تعليم الزوج أقوى تأثيراً من مستوى تعليم المرأة.

وفي دراسة لتنظيم الأسرة لدى عينة من النساء المستفيدات من برامج تنظيم الأسرة في عدد من القرى في مصر، توصل جادالله وآخرون (Gadalla, et al., 1985) إلى أنه عندما يُضبط تأثير عدد الأطفال، فإن النساء اللواتي لديهنّ عدد كبير من الأبناء الذكور

هن أكثر ميلاً لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة مقارنة بغيرهن. وفي هذا دلالة على وجود علاقة بين تفضيل الذكور واستعمال وسائل تنظيم الأسرة في الريف المصري.

وفي مصر كذلك، وجدت فريال أحمد (1988م) أن هناك علاقة موجبة بين استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعدد المواليد الأحياء. فكلما زاد عدد المواليد الأحياء أصبح الاحتمال أكبر في ممارسة تنظيم الأسرة. كذلك فكلما ارتفع تعليم الزوجين زاد احتمال استخدامهما لوسائل تنظيم الأسرة. ومن جهة أخرى كشفت الدراسة أنه كلما ارتفع السن عند الزواج انخفض احتمال استخدام هذه الوسائل، وذلك لأن مدة الحياة الإنجابية للإناث محدودة. ولم تؤيد نتائج هذه الدراسة وجود تأثير للهجرة أو العمل قبل الزواج على ممارسة التنظيم. ولكنها تشير إلى أنه كلما زاد سن المرأة زاد عدد مواليدها، ومن ثم أصبح الاحتمال أكبر لاستخدامها لوسائل التنظيم. بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج الدراسة تؤيد وجود تأثير طردي للنشأة الحضرية وكذلك لعدد الأطفال المتوفين على استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وأخيراً وُجد أن توفر خدمات تنظيم الأسرة ممثلة بالإقليم لها تأثير معنوي على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وأوضح محمود (Mahmood, 1992) في دراسته لعينة من النساء المتزوجات اللواتي لا يرغبن في مزيد من الأبناء في باكستان، أن استعمال وسائل التنظيم من قبل المرأة الحضرية يتأثر طردياً بمستوى التعليم، ودخل الأسرة، والعيش في أسرة نووية، والتعرض لبرنامج تنظيم الأسرة أو الاتصال بأحد العاملين في هذا البرنامج. أما بالنسبة للمرأة الريفية فإن العيش في أسرة نووية أو التعرض لبرنامج تنظيم الأسرة أو الاتصال بأحد العاملين فيه، هي العوامل المؤثرة أو المشجعة لاستعمال وسائل التنظيم. ومن الجدير بالذكر أنه لم يجد تأثيراً لتعليم الزوج أو نوع المهنة التي يمارسها على الرغم من أن نماذج الإحصائية اشتملت عليهما.

وفي الكويت، وجد الرشود، وفريد (Al-Rashoud & Farid, 1994) أن خصوبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل التنظيم أعلى من اللاتي لم يستخدمنها مطلقاً، ويعزو المؤلفان ذلك إلى عدة أسباب من أهمها: عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة بطريقة صحيحة، أو استخدام الموانع لمدة قصيرة.

كما وجد القلاف وآخرون (AlGalaf, et al., 1995) في دراستهم لعينة من النساء المترددات على المستشفيات والمستوصفات في الكويت، أن هناك فروقاً

معنوية بين النساء من نوي الأصول البدوية من جهة، وبين النساء الأخريات من جهة أخرى، سواء فيما يتعلق بمعرفة وسائل تنظيم الأسرة أو استخدامها، ولكن هذه الفروق تنخفض أو تختفي عند ضبط تأثير التعليم والدخل. وكذلك تختفي هذه الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين النساء غير البدويات، مما يعني أن احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة من قبل امرأة أمية ومن أسرة فقيرة لا تختلف عن امرأة جامعية وتنتمي لأسرة غنية. ويشيرون إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فإن الخصوبة لا تزال مرتفعة، مما يدل على أن الاستخدام للمباعدة بين المواليد وليس لأغراض الحد من حجم الأسرة.

ووجد سليمان وآخرون (Sulaiman, et al., 1995) أن عدد الأبناء وتعليم المرأة، بالإضافة إلى المنطقة الجغرافية، هي المتغيرات المؤثرة في استعمال وسائل تنظيم الأسرة. ولم تؤيد نتائجهم وجود تأثير لعمل المرأة على استعمال وسائل تنظيم الأسرة على الرغم من وجوده ضمن المتغيرات المستقلة.

وفي دراسة لمحددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة في بنغلاديش، وجد خان وريسايد (Khan & Raeside, 1997) أن الاستعمال يتأثر عكسياً بعمر المرأة، ووفيات الأطفال، والديانة، والإقليم الجغرافي. في حين أن الاستعمال يتأثر طردياً بعدد الأطفال الأحياء، ومستوى تعليم المرأة، ومهنة الزوج، وتفضيل الأبناء الذكور، واستقلالية المرأة. ولم تؤيد النتائج وجود تأثير لعمل المرأة على الاستعمال في الحضر على الرغم من معنوية تأثيره في الريف.

قام جين، وجولكي (Jayne & Guilkey, 1998) بفحص الأهمية النسبية لكل من توفر وسائل تنظيم الأسرة، والحوافز المشجعة للحد من الخصوبة في تأثيرها على استخدام وسائل منع الحمل في كل من تونس، وكولومبيا، وزمبابوي، تلك البلدان التي بدأ التحول في مستويات الخصوبة فيها قبل الدول المجاورة لها. ووجد أن عدد الأبناء المولودين أحياء، وبقاء الأطفال على قيد الحياة، هما المتغيران الأكثر تأثيراً على الرغبة في تحديد الخصوبة وذلك من بين المتغيرات العديدة التي اشتملت عليها الدراسة.

وقد وجد شاه وآخرون (Shah, et al., 1998) من خلال دراستهم لعينة من النساء في الكويت أن عدد الأطفال الأحياء هو المتغير الأهم المؤثر على رغبة المرأة الكويتية في التوقف عن الإنجاب أو في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وعلى الرغم من أن متوسط العدد المرغوب من الأطفال لدى المرأة الكويتية يصل إلى 5,3 من الأطفال، فإنها تبدأ في استعمال وسائل تنظيم الأسرة قبل إنجاب هذا العدد. فوجد

أن المرأة البدوية لا تبدأ في استعمال وسائل تنظيم الأسرة إلا بعد إنجاب 3,1 من الأطفال في المتوسط، بينما تبدأ المرأة غير البدوية في التنظيم بعد إنجاب 1,9 من الأطفال في المتوسط. وفي هذا دلالة على أن النساء يستخدمن الوسائل للمباعدة بين المواليد. ووجد - كذلك - أن تعليم المرأة لا يؤثر على العدد المرغوب من الأطفال، ولا على الرغبة في وقف الإنجاب. لذلك فممارسة تنظيم الأسرة تتفاوت قليلاً حسب مستوى تعليم المرأة. ولكن من الواضح أن المرأة الأمية لا تميل إلى ممارسة التنظيم كالمرأة المتعلمة. ومن هنا يتضح أن المرأة يتغير اتجاهها نحو الإنجاب بدخولها التعليم ولو لبضع سنوات قليلة. أما تعليم الزوج فلا يؤثر تأثيراً معنوياً فقط، بل يُعد الأقوى تأثيراً على ممارسة التنظيم من تعليم الزوجة. كما أن الدراسة لم تجد أن مشاركة المرأة في قوة العمل تؤثر على ممارسة التنظيم أو تسهم في تفسير التباين في العدد المرغوب من الأطفال. وباختصار أظهرت نتائج تحليل الانحدار اللوجستي أن الاستخدام الحالي لوسائل تنظيم الأسرة يتأثر بتعليم الزوج وعدد الأطفال الأحياء، بالإضافة إلى كون المرأة بدوية أم حضرية.

ومن بين الدراسات الأخيرة، تشير دراسة السعوي وأدامك (Alsaawi & Adamchak, 2000) لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة في كازاخستان إلى أن الاستخدام الحالي يتأثر بمدى مناقشة مسألة تنظيم الأسرة بين الزوجين، في حين أنه لم يكن هناك تأثير معنوي للتعليم أو عمل المرأة حسب نتائج هذه الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك وجد لوتالو وآخرون (Lutalo, et al., 2000) من خلال دراستهم لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة في إحدى المقاطعات الريفية في أوغندا، أن من سمات المرأة التي تمارس تنظيم الأسرة أنها في الفئة العمرية (20-39 سنة)، وأكثر تعليماً، ولديها عدد أكبر من الأطفال مقارنة بغيرها من النساء. كما يرتفع استعمال وسائل التنظيم بين النساء اللواتي يرغبن في عدد أقل من الأطفال، وكذلك الراغبات في المباعدة بين المواليد، وبين النساء اللواتي تعرضن في الماضي لولادة غير مرغوبة أو لعملية إجهاض. وأخيراً، تشير نتائج دراسة يونت وآخرين (Yount, et al., 2000) إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتفضيل الذكور على ممارسة تنظيم الأسرة في الريف المصري.

ثالثاً - فرضيات الدراسة:

في ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1 - يتأثر قرار استعمال وسائل تنظيم الأسرة بالسن عند الزواج.

- 2 - يتأثر قرار استعمال وسائل التنظيم بعدد الأطفال لدى المرأة.
- 3 - يتأثر الاستعمال بعدد وفيات الأطفال.
- 4 - يتأثر الاستعمال بمستوى تعليم المرأة.
- 5 - يتأثر الاستعمال بمستوى تعليم الزوج.
- 6 - تتأثر ممارسة التنظيم بنمط الأسرة التي تعيش فيها المرأة، أي إذا كانت ممتدة أو نووية.
- 7 - يتأثر قرار الاستعمال بمشاركة المرأة في قوة العمل.
- 8 - يتأثر استعمال وسائل التنظيم بنمط الإقامة في الحضر.
- 9 - يتأثر استعمال وسائل التنظيم بمستوى معيشة الأسرة.
- 10 - يتأثر استعمال وسائل التنظيم بالمنطقة الجغرافية التي تعيش فيها الأسرة.

رابعاً - البيانات وأساليب التحليل:

أ - بيانات الدراسة:

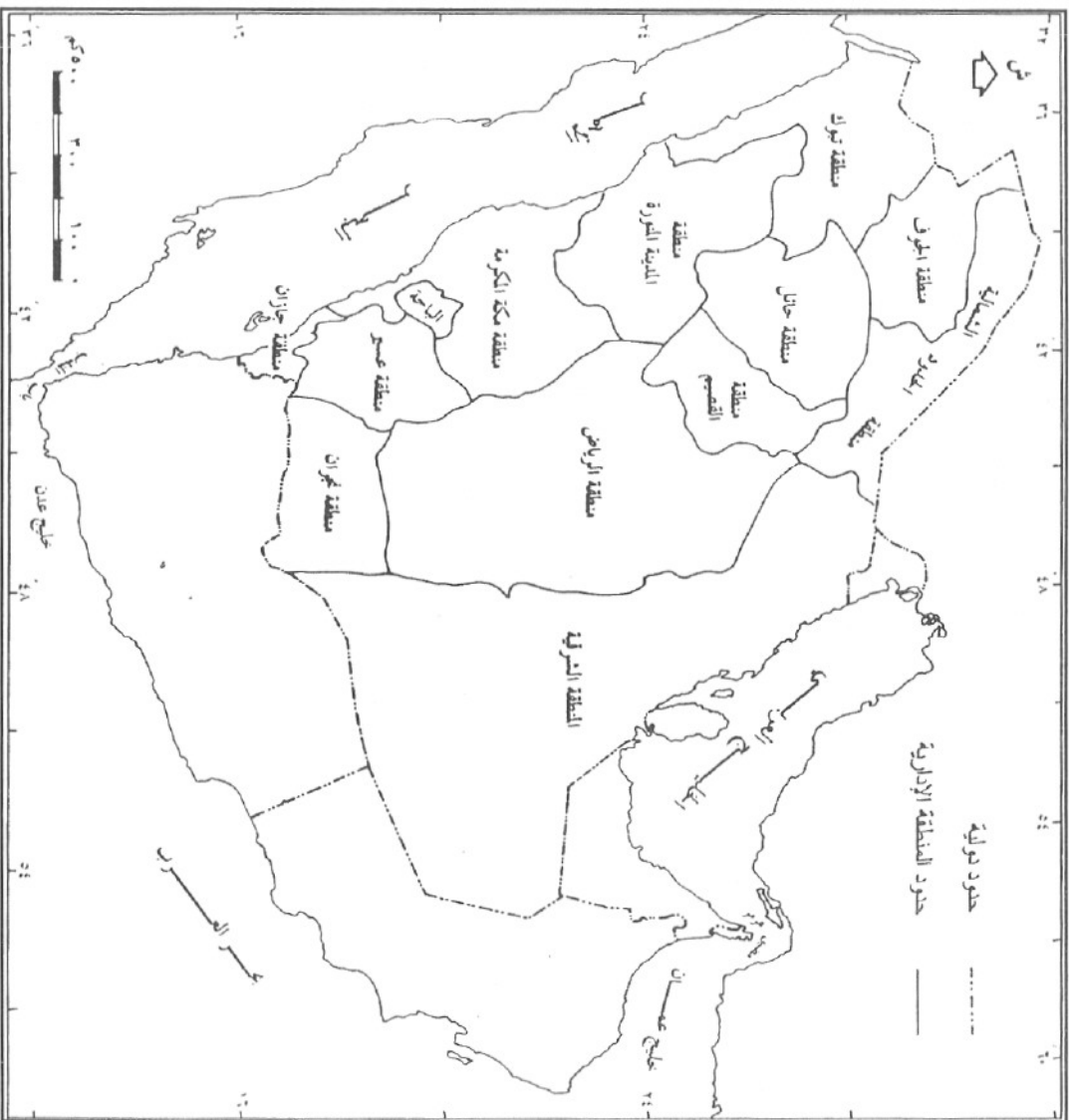
تعتمد هذه الدراسة على عينة من بيانات المسح الديموغرافي الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة على مستوى المملكة في العام 1419هـ (1999م). وقد شمل المسح جميع المناطق الإدارية (الشكل 1). وجمعت البيانات عن جميع أفراد الأسر، بخصائصهم الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك عن المواليد والوفيات خلال السنة السابقة للمسح، بالإضافة إلى بعض البيانات المتعلقة بالسلوك الإنجابي واستعمال وسائل تنظيم الأسرة.

وتشير مصلحة الإحصاءات العامة (1999م) إلى أن عملية اختيار عينة المسح الديموغرافي الشامل أُجري على مرحلتين هما:

أولاً: اعتمدت عينة المسح على إطار تعداد السكان في العام 1413هـ، وذلك عن طريق اختيار عينة عشوائية من مناطق العد في المملكة، يصل عددها إلى 1188 منطقة عد. وبعد ذلك وُزعت مناطق العد (وحدة المعاينة الأولية) إلى أربع مناطق رئيسية، بحيث يمكن اعتبار كل مجموعة من هذه المجموعات الأربع ممثلة للمملكة. ومن بين هذه المجموعات الأربع، تقرر اختيار ثلاث مجموعات بطريقة عشوائية، ليصبح عدد المعاينة الأولية (مناطق العد) التي اشتمل عليها المسح الديموغرافي (750) منطقة عد.

ثانياً: في هذه المرحلة جرى اختيار الأسر (وحدة المعاينة النهائية). وقد كان ذلك بواقع 30 أسرة من كل منطقة عد، وذلك باستخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وذلك بعد أن أعدت قائمة بالأسر السعودية وأخرى بالأسر غير السعودية في كل منطقة عد وقع اختيارها ضمن العينة.

ويصل عدد الأسر التي اشتمل عليها المسح الديموغرافي المذكور نحو 23000 أسرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الخام لعينة عشوائية تمثل 50% من هذه الأسر. ولكن نظراً لأهداف الدراسة، فقد اقتصر التحليل على النساء السعوديات المتزوجات اللواتي لا يزلن في سن الإنجاب، أي لا تصل أعمارهن إلى 50 سنة. وبالتحديد، يصل عدد النساء في هذه الفئة إلى 5551 امرأة، ولكن هذه الأعداد



شكل (1)
التقسيم الإداري في المملكة العربية السعودية

تناقشت قليلاً عند إدخال متغير «تعليم الزوج» لتصبح 5388 امرأة سعودية. وتتصف العينة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة بشموليتها الجغرافية لكافة المناطق الإدارية، بمدنها وقراها، ومناطقها النائية*.

ب - أساليب التحليل:

يعتمد تحليل البيانات على بعض الأساليب الإحصائية، وخاصة مربع كاي وطريقة تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression). والانحدار اللوجستي - كما هو معروف - يُستخدم في الحالات التي يكون فيها المتغير التابع عبارة عن فئتين أو خيارين، لا بد من اتخاذ قرار بشأنهما.

وقد اشتملت استمارة المسح الديموغرافي على سؤال حول ما إذا كانت المرأة حبلى، أو لا تستخدم وسائل تنظيم الأسرة، أو أنها تستخدم هذه الوسائل في الوقت الحاضر. وبناء على بيانات هذا السؤال، فإن هذا المتغير الاسمي (nominal)، يمكن أن يحول إلى متغير صامت أو صوري (dummy variable)، ليأخذ قيمة تساوي (واحداً) عندما تكون المرأة مستعملة لوسائل تنظيم الأسرة، أو (صفرًا) عندما لا تكون مستعملة لهذه الوسائل. ويعتبر تحليل الانحدار اللوجستي أكثر الأساليب الإحصائية ملائمة للمشكلات التي يكون المتغير التابع فيها على هيئة خيارات متقطعة (discrete choices). لذلك فإن هذه الطريقة الإحصائية تلائم طبيعة المتغير التابع في هذه الدراسة، والمتمثل في ممارسة تنظيم الأسرة التي تأخذ قيمة تساوي (واحداً) عندما تكون المرأة تستعمل وسائل التنظيم، بينما تأخذ قيمة تساوي (صفرًا) عندما لا تكون المرأة تستعمل هذه الوسائل، كما ذكر آنفاً. وعلى أية حال، يأخذ نموذج الانحدار اللوجستي الصيغة التالية (انظر: الخريف، 1994م؛ Khraif, 1995; Wrigley, 1985):

$$P_{(c)} = \frac{\exp (\beta_0 + \sum_k \beta_k X_{ik} + \sum_j \beta_j X_{ij})}{1 + (\beta_0 + \sum_k \beta_k X_{ik} + \sum_j \beta_j X_{ij})} \quad (1)$$

حيث إن: $P_{(c)}$ ترمز لاحتمالية استعمال وسائل التنظيم، و X_{ij} , X_{ik} تمثلان قيم المتغيرات المتمثلة لخصائص المرأة والخصائص الأسرية والجغرافية الأخرى على التوالي. ويعتمد هذا النموذج من الناحية النظرية على نظرية المنفعة

* يوجه الباحث الشكر الجزيل والتقدير العميق للمسؤولين في مصلحة الإحصاءات العامة على إتاحة المجال باستخدام البيانات الخام لهذا المسح، والاستفادة منها بشكل مباشر لغرض هذه الدراسة.

العشوائية (random utility theory). وتتلخص فكرة المنفعة العشوائية في أن الأسر أو الأفراد يختارون البدائل التي يستطيعون من خلالها الحصول على القدر الأكبر من المنفعة، أي أنهم يعظمون (maximize) دالة المنفعة إلى الحد الأعلى الممكن. لذلك فإنه من المتوقع أن تستعمل المرأة وسائل التنظيم عندما تكون المنفعة عند الاستخدام أكبر مما هي عليه عندما لا تستعمل المرأة أية وسائل للتنظيم. وجدير بالذكر أنه يدخل في هذه المنفعة أمور نفسية وذاتية لا يمكن قياسها بسهولة. لذلك يُعدّ التعامل مع المنفعة على أنها متغير عشوائي (random variable). وبناء عليه، يُتخذ قرار التنظيم عندما تكون العوائد أكبر من التكاليف بكافة أنواعها.

ويمكن إعادة صياغة نموذج الانحدار اللوجستي السابق للحصول على صيغة خطية، وذلك على النحو التالي:

$$\ln \left[\frac{P_i}{1 - P_i} \right] = \beta_0 + \sum_k^K \beta_k X_{ik} + \sum_j^J \beta_j X_{ij} \quad (2)$$

وبناء على العرض المختصر لبعض الدراسات السابقة، وفي ضوء ما يتوافر من بيانات، اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية: السن عند الزواج، ووفيات الأطفال، ومدة الزواج، وعدد المواليد للمرأة، ومستوى تعليمها، وتعليم زوجها، ومشاركتها في قوة العمل، والمستوى المعيشي للأسرة، ونمط الأسرة (نووية أو ممتدة)، ونمط الإقامة (في الريف أو الحضر)، ثم المنطقة الجغرافية التي تعيش فيها (الوسطى، أو الغربية، أو الشرقية، أو الجنوبية، أو الشمالية)، بالإضافة إلى متغير عمر المرأة الذي يقوم بدور المتغير الضابط في تحليل الانحدار اللوجستي. وسنحاول من خلال هذه المتغيرات المتنوعة تفسير سلوك النساء أو الأسر السعودية في استعمال وسائل تنظيم الأسرة.

وقد أدخلت أغلب المتغيرات في النموذج الإحصائي على هيئة متغيرات صامتة (أي صورية)، إما لأنها اسمية، بطبيعتها، كمشاركة المرأة في قوة العمل، أو لأن طبيعة علاقتها بالمتغير التابع تقتضي ذلك، مثل عدد الأطفال للمرأة. وللتخلص من إمكانية وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة، وما يمكن أن ينتج عنها من مشكلات إحصائية، فقد استخدم نموذج الانحدار اللوجستي المتدرج، وبالتالي أدخلت المتغيرات المستقلة بالخطوات (stepwise).

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى الاعتماد في بناء متغير المستوى المعيشي للأسرة على الطريقة المقترحة في دراسة الخريف (1422هـ)، والتي تعتمد على العديد من الخصائص الأسرية والسكنية المتنوعة.

خامساً - تحليل النتائج والمناقشة:

تصل نسبة النساء السعوديات المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة بمختلف أنواعها عند جمع البيانات إلى 19.5% من إجمالي النساء المتزوجات اللواتي لا تصل أعمارهن إلى 50 سنة في عام 1999م. وترتفع هذه النسبة قليلاً في الحضر إلى حوالي 23%، بينما تنخفض إلى حوالي 12% في المناطق الريفية. وتعد هذه النسب منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، بل هي أقل مما هو متوقع بالنسبة للمملكة العربية السعودية. فهناك كثير من الأسر لا تحبذ الإدلاء بمعلومات تتعلق بالحياة الخاصة للزوجين، إما استحياء أو لشعورها بأنها من الخصوصيات التي لا ينبغي أن يطلع عليها الآخرون. وفضلاً عن ذلك فإن الإجابة عن سؤال «ممارسة تنظيم الأسرة» قد تختلف حسب نوع المستجوب، أي إذا كان المستجوب الزوج أو الزوجة (Loenig, et al., 1984). فربما تكون أكثر دقة إذا جمعت من الزوجة مقارنة بالرجال عندما تجمع من الزوج. وبما أن بيانات المسح الديموغرافي جمعت عن طريق رب الأسرة في أغلب الأحيان، فإنه من المؤكد أن تكون نسبة الاستعمال المذكورة أقل مما هي عليه في الواقع، لأن بعض الأزواج لا يفضلون الحديث في هذا الموضوع، استحياء أو ظناً أن هذا الشأن من الأمور الخاصة بالزوجين. وبالإضافة إلى ذلك فربما يعود انخفاض النسبة إلى أنها لا تشمل استعمال الوسائل التقليدية، لأن الوسائل الحديثة هي أول ما يتبادر إلى الذهن عند السؤال عن تنظيم الأسرة.

وفي هذا الخصوص، تؤكد بعض الدراسات على وجود هذه السلوكيات في أغلب المجتمعات النامية، مثل دراسة هاشمي (Hashmi, 1996) عن المستخدمين الصامت أو المستحي في الباكستان، وتأثير ذلك على خفض نسبة الاستعمال في تلك الدولة. كما قد يعود ذلك إلى الطلب غير الملبي؛ إذ يشير المصاورة (1997م) إلى أن الطلب غير الملبي يصل إلى 26% بين النساء المتزوجات في الأردن. وعلاوة على ذلك، فلعل ما يذكره العلواني (1994م) عن المجتمع السوري ينطبق على المجتمع السعودي، إذ يشير إلى أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة في سوريا منخفض نسبياً، وذلك لعدة عوامل؛ من أهمها: العادات والتقاليد، والدين. وعلى الرغم مما سبق، فإن البيانات عن تنظيم الأسرة في المملكة تعطي مؤشراً جيداً ومفيداً لفهم ممارسة التنظيم بين النساء السعوديات.

أما بالنسبة لخصائص المستعملات لوسائل التنظيم، فتظهر النتائج الموضحة في الجدول (1) أن استعمال التنظيم من قبل المرأة السعودية يزداد لدى المتعلمة

مقارنة بالمرأة الأمية. فنسبة الاستعمال ثابتة تقريباً لدى النساء في المستويات التعليمية المختلفة، إذ يبدو أن الحصول على الشهادة الثانوية أو الجامعية لا يؤدي إلى زيادة في الاستعمال مقارنة بالنساء الحاصلات على الشهادة الابتدائية على سبيل المثال. ولكن على الرغم من هذا التشابه بين النساء المتعلّقات، فإن من الملاحظ انخفاض الاستعمال لدى الأميات بدرجة كبيرة مقارنة بالنساء المتعلّقات. ففي حين ترتفع نسب المستعملات إلى أكثر من 20% عند النساء في جميع المستويات التعليمية الأخرى، فإنها لا تتجاوز 11% عند النساء الأميات اللواتي يمثلن نسبة تصل إلى 37% من جميع النساء المتزوجات في عينة الدراسة.

ويستنتج مما سبق أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة لا يتأثر بارتفاع المستوى التعليمي بقدر ما يتأثر بالتعليم أو عدمه.

وعلى العكس من ذلك، يتبين أن الاستعمال يزداد بدرجة كبيرة، كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج. ففي حين تنخفض نسبة النساء المستعملات اللواتي أزواجهن أميون إلى حوالي 9%، فإنها ترتفع إلى 17% لدى النساء اللواتي أزواجهن حاصلون على الابتدائية، وإلى 28% للنساء اللواتي أزواجهن حاصلون على الثانوية العامة أو ما يعادلها، ثم ترتفع النسبة إلى حوالي 32% من بين النساء اللواتي أزواجهن حاصلون على الشهادات الجامعية فما فوق.

جدول (1)

ممارسة تنظيم الأسرة حسب المناطق الإدارية والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية في العام 1419هـ (1999م)

المتغير	نسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة (%) ⁺		
	جميع النساء	الحضر	الريف
المنطقة الإدارية - مربع كاي	***261,53	***186,44	***64,89
1 - الرياض	28,8	30,3	13,6
2 - مكة المكرمة	23,2	24,6	19,3
3 - جازان	3,9	10,6	1,8
4 - الشرقية	29,0	30,2	14,8
5 - عسير	14,5	25,4	8,3
6 - القصيم	24,0	26,4	20,8

تابع / جدول (1)

المتغير	نسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة (%) ⁺		
	الريف	الحضر	جميع النساء
7 - حائل	18,8	29,6	25,1
8 - المدينة المنورة	3,5	11,2	9,1
9 - الباحة	14,7	26,1	15,7
10 - الحدود الشمالية	4,9	7,6	7,2
11 - تبوك	2,1	12,6	10,7
12 - نجران	10,7	18,1	14,5
13 - الجوف	11,1	3,9	4,9
العمر عند الزواج الأول	3,19	*8,68	**10,63
أقل من 18 سنة	11,5	23,0	19,1
18-24	12,9	24,0	20,9
25 سنة فأكثر	7,6	17,2	14,9
العمر الحالي	*12,41	***43,73	***55,49
أقل من 20 سنة	8,1	9,0	8,7
20-24	11,0	19,1	16,8
25-29	11,8	27,0	23,0
30-34	16,0	24,3	22,0
35-39	12,7	24,9	21,1
40-44	10,8	24,4	20,0
45-49	6,2	13,7	11,0
مدة الحياة الزوجية	*14,14	***33,61	***48,18
أقل من 5 سنوات	6,8	15,5	13,1
5-9	14,9	25,6	23,1
10-14	15,0	26,5	23,0
15-19	12,3	25,6	21,4
20-24	12,2	22,0	18,4
25 سنة فأكثر	8,3	19,7	15,9

تابع / جدول (1)

نسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة (%) ⁺			المتغير
الريف	الحضر	جميع النساء	
***44,58	***70,39	***165,33	تعليم الزوجة
8,2	13,4	10,7	1 - أمية
15,3	24,5	21,9	2 - تقرأ وتكتب فقط
22,2	24,3	23,9	3 - الابتدائية
22,3	27,2	26,5	4 - المتوسطة
13,6	29,1	26,9	5 - الثانوية
14,6	27,6	25,4	6 - دبلوم دون الجامعة
20,0	25,4	25,3	7 - الجامعة فما فوق
***46,63	***105,44	***203,18	تعليم الزوج
6,9	11,2	8,7	1 - أمي
7,3	15,9	12,3	2 - يقرأ ويكتب فقط
13,0	18,5	17,0	3 - الابتدائية
14,6	22,6	20,9	4 - المتوسطة
19,6	30,2	28,0	5 - الثانوية أو ما يعادلها
25,0	32,6	31,5	6 - الجامعة فما فوق
0,003	***25,71	***29,21	نمط الأسرة (نووية أم ممتدة)
11,7	17,7	15,5	1 - أسرة ممتدة
11,8	25,2	21,6	2 - أسرة نووية
0,972	*4,63	***13,45	الحالة العملية
15,5	26,6	25,3	1 - تعمل
11,6	22,3	18,9	2 - لا تعمل
0,006	0,39	*9,33	الهجرة:
11,8	22,6	22,6	1 - مهاجرة
12,0	22,9	18,6	2 - غير مهاجرة
---	---	***88,86	نمط الإقامة
---	---	11,8	ريف
---	---	22,9	حضر

تابع / جدول (1)

المتغير	نسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة (%) ⁺		
	الريف	الحضر	جميع النساء
عدد الأطفال الأحياء	***16,91	***72,73	***94,21
أقل من 3	8,4	18,1	15,5
3-4	17,5	29,8	26,7
5-7	12,9	26,9	22,4
8 فأكثر	9,4	14,9	12,8
وفيات الأطفال	4,76	***15,08	***21,43
لم يتوف أحد	12,4	23,7	20,4
طفل واحد	9,5	13,6	12,1
طفلان أو أكثر	5,1	19,4	13,4
المنطقة أو الإقليم الجغرافي	***17,77	***107,43	***172,54
الوسطى	17,4	29,8	27,9
الغربية	15,5	21,6	20,0
الشرقية	14,8	30,2	29,0
الجنوبية	8,8	20,1	12,6
الشمالية	11,6	11,6	11,6
مؤشر مستوى معيشة الأسرة	**8,79	***52,33	***116,03
منخفض	10,2	16,9	12,8
متوسط	15,7	20,7	19,9
مرتفع	14,4	29,8	28,1

(*) دال إحصائياً عند مستوى 0,05.

(**) دال إحصائياً عند مستوى 0,01.

(***) دال إحصائياً عند مستوى 0,001.

+ حُسبت قيمة مربع كاي (X^2) لكل متغير مستقل مع المتغير التابع «استعمال وسائل التنظيم» بفئتيه: تستعمل أو لا تستعمل، ولكن لا تظهر هنا إلا نسبة المستعملات. ووُضعت قيم اختبار كاي أمام اسم كل متغير مستقل.

وتشير النتائج إلى أن ممارسة تنظيم الأسرة ترتفع لدى النساء اللواتي يعشن في أسر نووية، وتنخفض لدى النساء اللواتي ينتمين إلى أسر ممتدة. ولكن هذه العلاقة تختفي في المناطق الريفية؛ إذ لا تظهر اختلافات معنوية بين النساء اللواتي يعشن في أسر ممتدة وبين المنتميات إلى أسر نووية.

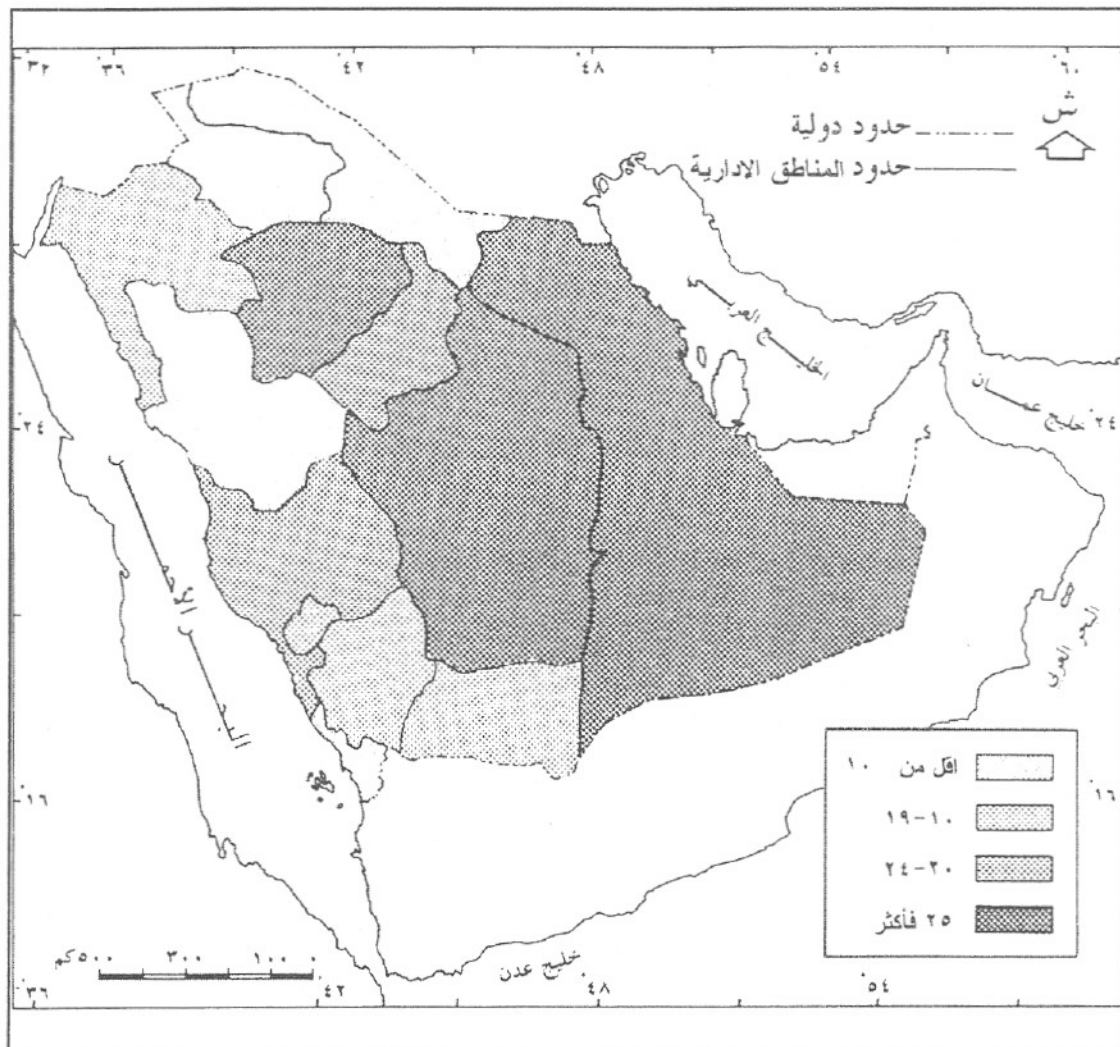
كما يتبين أن المرأة العاملة هي أكثر ميلاً لممارسة التنظيم من المرأة غير العاملة. ففي حين تصل نسبة النساء المستعملات من بين النساء العاملات إلى 25%، فإنها لا تتجاوز 19% من النساء غير العاملات. وعلى الرغم من أن هذا الفرق بين المجموعتين يُعد ذا دلالة إحصائية إلا أنه ليس كبيراً جداً، كما كان متوقعاً.

ويتبين من البيانات أن الاستعمال ينخفض في الفئتين الأوليين من سن الإنجاب وكذلك في الفئة الأخيرة، أي قبل سن اليأس، بينما تتشابه نسب المستعملات في معظم فئات فترة الإنجاب الأخرى. فيلاحظ انخفاض استعمال وسائل تنظيم الأسرة لدى النساء اللواتي لم يبلغن سن العشرين، وكذلك لدى النساء في بداية العشرين من العمر، ثم يرتفع قليلاً لدى النساء في الفئات العمرية التي تتراوح بين 25-44 سنة. ولكن النسبة تنخفض بشكل ملحوظ في الفئة العمرية الأخيرة، أي الفئة 45-49 سنة. وهذه النتائج في مجملها متوقعة، باستثناء التشابه الكبير في نسب المستعملات في الفئات العمرية الوسطى. ويستنتج من هذه النتائج أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة لدى النساء السعوديات يهدف - في الغالب - إلى تأجيل الحمل للمباعدة بين المواليد، وليس للحد من الإنجاب أو خفضه. ويؤيد ذلك نسب النساء المستعملات حسب مدة الزواج التي تنخفض لدى النساء المتزوجات حديثاً، ثم ترتفع لدى بقية النساء مع تفاوت بسيط حسب مدد الزواج المختلفة، ثم تعود إلى الانخفاض لدى النساء اللواتي تزيد مدة حياتهن الزوجية على 25 سنة. وبشكل عام، يُلاحظ أن ممارسة التنظيم تقل في السنين الأولى من الزواج بشكل ملحوظ.

كما يتبين أن اختيار التنظيم يرتفع مع ارتفاع مستوى المعيشة. ففي حين لا تتجاوز نسب المستعملات في الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض 13%، فإنها ترتفع إلى حوالي 20% لدى المستوى المعيشي المتوسط، وإلى 28% لدى النساء اللواتي يعشن في أسر مستواها المعيشي مرتفع. وتُعد هذه الفروق في ممارسة التنظيم حسب مستوى المعيشة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,05 أو أقل. ولعل هذه النتيجة تؤيد بعض الدراسات التي تشير إلى أهمية الجوانب الاقتصادية وتأثيرها على ممارسة تنظيم الأسرة.

وتظهر النتائج أن هناك تبايناً مكانياً واضحاً ومعنوياً في استعمال وسائل تنظيم الأسرة (الجدول 1، الشكل 2). ففي حين ترتفع نسبة المستعملات إلى 29%

من النساء في المنطقة الشرقية، وإلى 29% في منطقة الرياض، ثم إلى 25% في حائل، فإنها تنخفض بشكل ملحوظ في بعض المناطق مثل جازان، والجوف، والحدود الشمالية. وربما يعود هذا التباين إلى التفاوت في الرغبات الإنجابية ومدى تفضيل الأسرة الكبيرة من منطقة إلى أخرى. ويلاحظ التباين بين المناطق على مستوى الحضر والريف على حد سواء. ومن اللافت للنظر الارتفاع النسبي في الاستعمال في كل من حائل والقصيم سواء في الريف أو الحضر. فتأتي القصيم في المرتبة الأولى في الاستخدام على مستوى الريف في المناطق الإدارية.



شكل (2)
نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة لدى النساء السعوديات
في المناطق الإدارية في عام 1999م

المصدر: بيانات المسح الديموغرافي، 1999م.

كما أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة يرتفع لدى النساء في المناطق الحضرية أكثر منه في المناطق الريفية. فنسبة النساء المستعملات في الريف لا تتجاوز 12%، بينما ترتفع هذه النسبة في المناطق الحضرية إلى حوالي 23% من النساء في العينة. وهذا في الحقيقة أمر متوقع وينسجم مع نتائج دراسات الخصوبة، وما تشير إليه من دور كبير للقيم والتقاليد في المناطق الريفية الأمر الذي يُشجع على زيادة الإنجاب في الريف مقارنة بالحضر.

محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة:

لفهم محددات ممارسة تنظيم الأسرة لدى النساء السعوديات، فقد جرى تمهيد أربعة نماذج للانحدار اللوجستي وذلك من خلال إدخال المتغيرات المستقلة بالخطوات (stepwise)، كما نُكر آنفاً. وخصص اثنان منهما لمحددات التنظيم لدى جميع النساء السعوديات، في حين اهتم النموذج الثالث بالنساء في الحضر، والنموذج الرابع بمحددات الممارسة في الريف. يتبين من خلال نتائج تحليل الانحدار اللوجستي أن سلوك التنظيم يتأثر بالعديد من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية (الجدول 2). فيتضح من خلال النموذج (1) أن مستوى تعليم الزوج يؤثر على احتمالية ممارسة التنظيم. فكما ارتفع مستوى تعليم المرأة على استعمال وسائل التنظيم بشكل عام. ولكن يبدو أن تعليم الزوج أقوى تأثيراً على قرار ممارسة التنظيم من تعليم الزوجة، وذلك على عكس الوضع في حالة الإنجاب. فقد وجد الخريف (1422هـ - 2001م) أن مستوى تعليم الزوجة أقوى تأثيراً على السلوك الإنجابي في المملكة. وعلى أية حال، فمعاملات الانحدار لمستويات تعليم الزوجة تدل على أن التأثير لا يزداد مع ارتفاع مستوى التعليم كما هو الحال بالنسبة لتأثير تعليم الزوج. فحصول المرأة على الشهادة الجامعية لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة. وبناء عليه، فإنه يبدو أن المرأة المتعلمة أكثر ميلاً لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة مقارنة بالمرأة الأمية، وذلك بصرف النظر عن مستوياتها التعليمي. ويستنتج من هذه النتائج أن رغبة الزوج واتجاهه نحو التنظيم يؤثران على رغبة الزوجة، ومن ثم على سلوكها الإنجابي. وبناء عليه، فإن الحصول على تأييد الزوج يُعد عاملاً مساعداً لنجاح تنظيم الأسرة من خلال المباحة بين الوالدين، إذا كان ذلك هدفاً من أهداف السياسة السكانية.

وتظهر النتائج أن السن عند الزواج يؤثر عكسياً على احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة. وهذا ربما يعود إلى أن التأخر في الزواج لا يتيح مجالاً واسعاً للإنجاب

عدد كبير من الأبناء، مما لا يجعل هناك حاجة إلى ممارسة تنظيم الإنجاب. وفي هذا دلالة على أن مدة الحياة الزوجية تؤثر كذلك في استعمال وسائل التنظيم.

جدول (2)

بعض محددات ممارسة تنظيم الأسرة في المملكة:
نتائج تحليل الانحدار اللوجستي

معاملات الانحدار				المتغيرات المستقلة
الريف	الحضر	جميع النساء		
نموذج (4)	نموذج (3)	نموذج (2)	نموذج (1)	
***3,324-	***1,511-	***1,872-	***2,319-	الثابت (intercept)
				عمر المرأة:
---	*0,827-	*0,695=	*0,798-	أقل من 20 سنة
---	0,012	0,001-	0,113-	24-20
---	0,404	0,322	0,232	29-25
---	0,283	0,330	0,275	34-30
---	0,435	*0,455	*0,421	39-35
---	0,435	*0,455	***0,590	44-40
---	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	49-45
---	***0,046-	***0,039-	***0,042-	العمر عند الزواج:
				تعليم المرأة:
(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	1 - أمية
0,466	1***0,119	***0,493	***0,546	2 - تقرأ وتكتب فقط
***0,912	0,260	***0,435	***0,503	3 - الابتدائية
***1,071	0,302	***0,473	***0,552	4 - المتوسطة
0,202	0,366	*0,417	*0,512	5 - الثانوية
0,422	0,418	*0,432	0,360	6 - دبلوم دون الجامعة
0,468	0,017	0,101	0,198	7 - الجامعة فما فوق
				تعليم الزوج:
(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	1 - أمي
0,014	0,114	0,115	0,137	2 - يقرأ ويكتب فقط
*0,638	0,312	***0,410	***0,394	3 - الابتدائية
*0,661	***0,514	***0,569	***0,525	4 - المتوسطة

تابع / جدول رقم (2)

معاملات الانحدار				المتغيرات المستقلة
الريف	الحضر	جميع النساء		
نموذج (4)	نموذج (3)	نموذج (2)	نموذج (1)	
				(تابع) تعليم الزوج:
***1,059	***0,829	***0,891	***0,855	5 - الثانوية أو دبلوم
***1,565	***0,902	***1,039	***1,006	6 - الجامعة فما فوق
				عدد الأطفال الأحياء
(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	أقل من 3
***1,181	***0,454	***0,522	***0,495	4-3
***1,073	*0,352	*0,374	*0,318	7-5
***0,998	0,217-	0,067-	0,138-	8 أطفال فأكثر
--	*0,203-	*0,210-	***0,220-	وفيات الأطفال
*0,0001	--	--	--	نسبة الأبناء الذكور
--	***0,258-	*0,186-	*0,179-	نمط الأسرة (ممتدة)
--	--	--	***0,286	نمط الإقامة (الحضر)
--	*0,064	*0,059	***0,076	مستوى المعيشة
				المنطقة الجغرافية:
(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	(الفئة المحذوفة)	الوسطى
0,053	***0,336-	*0,263-	--	الغربية
0,307-	0,159	0,113	--	الشرقية
***0,899-	*0,386-	***0,717-	--	الجنوبية
0,353-	***0,951-	***0,836-	--	الشمالية
***116,03	***336,09	***502,68	***424,29	X ²
19	28	28	25	درجات الحرية (df)
1064,98	3710,58	4820,75	4899,14	-2 log likelihood
0,133	0,130	0,142	0,121	Nagelkerke R ²
1627	3761	5388	5388	عدد الحالات

(*) دال إحصائياً عند مستوى 0,05.

(**) دال إحصائياً عند مستوى 0,01.

(***) دال إحصائياً عند مستوى 0,001.

كما يتبين أن عدد الأطفال الأحياء لدى المرأة يؤثر على ممارسة التنظيم، فترتفع احتمالية ممارسة التنظيم بدرجة معنوية لدى المرأة التي لديها ما بين ثلاثة وسبعة أطفال مقارنة بالمرأة التي لا يصل عدد أطفالها إلى ثلاثة أطفال (الفئة المحذوفة أو فئة القاعدة). ولكن استعمال وسائل تنظيم الأسرة لا يختلف عند هذه الفئة عن النساء اللواتي أنجبن ثمانية أطفال أو أكثر، وذلك يعود لكون أغلبهن على وشك إكمال فترة الإنجاب أو انقطاع الإنجاب، ولم يعدن قادرات على الإنجاب فيزيولوجياً.

بالإضافة إلى ذلك تؤثر وفيات الأطفال الرضع عكسياً في استعمال وسائل تنظيم الأسرة؛ إذ إن معامل الانحدار يُعد ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0,05. وهذا أمر متوقع، فاحتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة تنخفض مع فقدان المرأة لبعض أطفالها.

ويتبين أيضاً أن احتمالية ممارسة التنظيم تتناسب طردياً مع مستوى المعيشة، فكلما ارتفع المستوى المعيشي، ارتفعت احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة. فيتضح من خلال هذه النتيجة أن الممارسة تزداد لدى النساء اللواتي يعشن في أسر ذات مستوى معيشي مرتفع، والعكس صحيح. وهذا يُفسّر التفاوت في القيم المتعلقة بالإنجاب وحجم الأسرة المرغوب فيه، ومن ثم الرغبة في ممارسة التنظيم.

ومن جهة أخرى، تنخفض احتمالية ممارسة التنظيم لدى النساء اللواتي يعشن ضمن أسرة ممتدة مقارنة بالنساء اللواتي ينتمين إلى أسر نووية، مما يؤيد الفرضية السادسة. وعلى الرغم من اعتقاد البعض أن هذا يعود إلى القيم التي تشجع الإنجاب لدى الأسر الممتدة، فإن الواقع في المملكة قد يختلف عن ذلك بعض الشيء. لقد تقلص عدد الأسر الممتدة بمفهومها التقليدي المعروف بدرجة كبيرة خلال العقود القليلة الماضية. وبناء عليه، فالعيش ضمن الأسر الممتدة يحدث - في الغالب - لشباب تزوج حديثاً ويعيش مع والديه لفترة قصيرة، أو عندما يعيش أحد الأبوين مع أحد أبنائهما. وفي كلتا الحالتين يكون عدد الأبناء قليلاً، ومن ثم لا حاجة لممارسة التنظيم تحت هذه الظروف. ولكن لا يقصد بذلك إلغاء تأثير الأسرة الممتدة التقليدية على ممارسة التنظيم؛ إذ إن الرغبة في الإنجاب كبيرة لدى هذا النمط من الأسر، ومن ثم فإن ازدياد احتمالية الممارسة يكون محدوداً.

وتُظهر النتائج أن المتغيرات الجغرافية تؤثر في احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة. فيؤثر نمط الإقامة في الحضر طردياً على استعمال وسائل التنظيم،

مما يعني أن احتمالية استعمال وسائل التنظيم ترتفع في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، وبعبارة أخرى تزداد احتمالية ممارسة التنظيم إذا كانت المرأة تقطن في المدن مقارنة بالإقامة في الريف، مما يؤيد الفرضية الثامنة. ولكن نظراً لارتباط التحضر بالمناطق الجغرافية، فإن إدخال المتغيرات الصامتة الممثلة للمناطق الجغرافية يؤدي إلى تلاشي تأثير متغير «نمط الإقامة في الحضر» (انظر نموذج 2). وهذا يدل على أن تأثير متغيرات المناطق الجغرافية يعكس التفاوت في مستويات التحضر، وربما التفاوت في مدى توافر وسائل تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات المكانية التي لم يشتمل عليها النموذج الإحصائي. وعلى أية حال، تدل معاملات الانحدار على أن احتمالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة تتفاوت من منطقة إلى أخرى. فترتفع الاحتمالية بدرجة أكبر في المنطقة الشرقية مقارنة بالمنطقة الوسطى (الفئة المحذوفة أو المرجعية)، في حين تنخفض في بقية المناطق بشكل ملحوظ، مع اختلاف واضح في درجة الانخفاض بين المنطقة الغربية من جهة، والمنطقتين الجنوبية والشمالية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج لم تظهر تأثيراً معنوياً لمشاركة المرأة في قوة العمل، فعلى الرغم من وجود هذا المتغير ضمن المتغيرات المستقلة فإنه لم يدخل ضمن النماذج المذكورة آنفاً، وذلك لضعف تأثيره على المتغير التابع، خاصة عند أخذ تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى في الاعتبار. ولعل هذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات الأخرى في هذا الخصوص، (مثل Khan & Raeside, 1997; Shah, et al., 1998).

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج اللوجستي، فتُعد منخفضة. ويعود ذلك إلى احتمالية وجود عدد من النساء اللواتي يمارسن التنظيم ضمن مجموعة النساء غير المستعملات، وذلك للأسباب التي سبقت الإشارة إليها آنفاً. وعلاوة على ذلك، فإن من المعتاد الحصول على قدرة تفسيرية منخفضة نسبياً للنماذج الإحصائية التي تعتمد على بيانات فردية، وبخاصة عندما تكون العينة كبيرة نسبياً (Khraif, 1995).

محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة في الريف والحضر:

على الرغم من التشابه الكبير بين نموذج الانحدار اللوجستي السابق رقم (2) ونموذج الانحدار الخاص بالحضر (نموذج 3)، فإن نموذج ممارسة تنظيم الأسرة في الريف (رقم 4) يختلف من حيث المتغيرات المؤثرة في ممارسة التنظيم

(الجدول رقم 2). فقد تبين أن «تفضيل الذكور» يؤثر تأثيراً طردياً ومعنوياً على قرار ممارسة التنظيم، على الرغم من ضالة تأثيره على المتغير التابع. فعندما ترتفع نسبة الأبناء الذكور، تزداد احتمالية ممارسة تنظيم الأسرة في الريف.

وتشير معاملات الانحدار الخاصة بالمنطقة الجغرافية إلى أن هناك تشابهاً بين المناطق، باستثناء الانخفاض المعنوي لاستعمال وسائل التنظيم لدى المرأة الريفية في المنطقة الجنوبية مقارنة بالنساء في المنطقة الوسطى (الفئة المحذوفة). بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من تأثير تعليم المرأة فمن الواضح أن تأثير تعليم الزوج على قرارات ممارسة تنظيم الأسرة أقوى من تعليم المرأة. ويتضح - كذلك - أن الاستعمال يزداد مع تزايد عدد الأطفال الأحياء لدى المرأة.

ومن جهة أخرى، فإن النتائج لا تؤيد وجود تأثير للمستوى المعيشي للأسرة، والعمر عند الزواج، ونمط الأسرة الممتدة، ووفيات الأطفال على ممارسة تنظيم الأسرة لدى المرأة السعودية في الريف.

وباختصار، فإن المتغيرات المفسرة لقرارات الممارسة في الريف تكاد تنحصر في التعليم وعدد الأبناء الأحياء بالإضافة إلى تفضيل الذكور. ويستنتج من ذلك أن هناك تجانساً كبيراً بين النساء الريفيات في المناطق الإدارية فيما يتعلق بمستويات المعيشة وأنماط الأسرة. وهذا ما تعكسه معاملات الانحدار للمتغيرات الصامتة الممثلة للمناطق الجغرافية الرئيسية.

سادساً - الخاتمة:

نظراً لندرة الدراسات التي تناولت تنظيم الأسرة في المملكة، هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف مستويات استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وخصائص النساء السعوديات المستعملات لهذه الوسائل، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في ممارسة التنظيم لدى النساء السعوديات، وذلك بالاعتماد على بيانات مسح ديموغرافي شامل قامت مصلحة الإحصاءات العامة بإجرائه في عام 1999م. ووجد أن نسبة الاستعمال منخفضة نسبياً في المملكة؛ إذ لا تتجاوز 20%، ولكنها ترتفع إلى أكثر من ذلك بقليل في المناطق الحضرية. وربما تكون هذه النسبة أقل مما هي عليه في الواقع نظراً لحساسية الموضوع ومن ثم عدم رغبة بعض الأسر بالإدلاء بمعلومات عن استعمال التنظيم، إما استحياء أو لكون الموضوع يُعد من خصوصيات الأسرة. كما وُجد أن المرأة المتعلمة التي زوجها متعلم، ولديها عدد كبير نسبياً من الأطفال،

وتتنمي إلى أسرة ذات مستوى معيشي مرتفع، هي أكثر ميلاً لاستعمال وسائل التنظيم. كما أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة يرتفع في الحضر مقارنة بالريف، وفي المناطق الوسطى والغربية والشرقية، في حين ينخفض في المنطقتين الجنوبية والشمالية.

وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، تبين أن ممارسة تنظيم الأسرة يتأثر بتعليم الزوج، والزوجة، وعدد أبنائهما الأحياء والأموات، بالإضافة إلى السن عند الزواج، والإقامة في الحضر، والمستوى المعيشي للأسرة. كما تبين أن هناك اختلافاً بين الريف والحضر في محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فمحددات الممارسة في الريف قليلة وتكاد تنحصر في متغيرات التعليم، وبخاصة تعليم الزوج، بالإضافة إلى عدد الأطفال الأحياء وتفضيل الذكور. فلم يظهر تأثير معنوي لمستوى المعيشة أو السن عند الزواج على سبيل المثال.

وعلى الرغم من أهمية مشاركة المرأة في قوة العمل كمتغير يمثل دور المرأة ومكانتها في المجتمع، فإن نتائج نموذج الانحدار اللوجستي لم تؤيد وجود تأثير له على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وذلك عند ضبط تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. كما أنه من الواضح أن تأثير تعليم الزوج أقوى من تأثير تعليم الزوجة، مما يدل على أن قرارات التنظيم تتأثر باقتناع الزوج بالدرجة الأولى. وفي هذا الخصوص، يشير غافيداسامي وملهترا (Govidasamy & Malhotra, 1996) بناءً على دراستهما عن مكانة المرأة وتنظيم الأسرة في مصر، إلى أن العلاقة بين عمل المرأة ومكانتها في المجتمع وتنظيم الأسرة علاقة معقدة، ليس من السهولة إبرازها وتحديد أبعادها.

وبشكل عام، اتضح من خلال النتائج أن ممارسة التنظيم في المملكة تهدف في الغالب إلى المباشرة بين المواليد، وليس للحد من عدد أفراد الأسرة. وقد لوحظ هذا الوضع في بعض دول الخليج العربية كذلك.

وعلى الرغم من عدم وجود برامج لتنظيم الأسرة مدعومة من قبل الحكومة، فإنه يسهل الحصول على وسائل تنظيم الأسرة في المملكة سواء بوصفات طبية أو بدونها. وفي هذه الحالة، يمكن أن ترتفع درجة الانتشار والاستعمال إذا تغيرت الرغبات الإنجابية أو جرت مناقشة حجم الأسرة المرغوب. فالاستخدام الحالي يبدو أنه للمباشرة بين المواليد بالدرجة الأولى. ولكن في حالة تغير رغبات الإنجاب فإن

التنظيم يمكن أن يؤدي دوراً أكثر أهمية في التأثير على السلوك الإنجابي في المملكة، وذلك لتحقيق حجم الأسرة المرغوب.

ومن خلال هذه الدراسة تتضح الحاجة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية والمتعمقة في مجال تنظيم الأسرة في المملكة؛ إذ لا بد من معرفة أنواع وسائل تنظيم الأسرة المستخدمة، وفترات استخدامها، بالإضافة إلى دوافع استعمال هذه الوسائل. كما ينبغي الاهتمام بالجوانب الجغرافية المتعلقة بهذا الموضوع سواء من حيث التباين المكاني، أو من حيث مدى توفر هذه الوسائل وسهولة الحصول عليها عند الحاجة لها. كما أن هناك حاجة إلى تفسير التباين الجغرافي في ممارسة تنظيم الأسرة للكشف عن أسباب ارتفاعها في بعض المناطق وانخفاضها في بعضها الآخر. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تمكين الباحثين من الاستفادة من البيانات التي تقوم كثير من المنظمات الإقليمية والمؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية بجمعها أو تمويلها.

المصادر:

- ج. أمروهر، وآ. ماير (1986م). حجم الأسرة المفضل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية. النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، 28: 73-98.
- حسن عبدالقادر صالح (1981م). ضبط النسل: أبعاده وأثاره الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، رقم 29.
- رشود محمد الخريف (2001م). الخصوبة في المملكة العربية السعودية: مستوياتها وبعض محداداتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية. الدارة، (في طريقه للنشر).
- رشود محمد الخريف (1994م). صنع واتخاذ قرارات الهجرة داخل المدينة والعوامل المؤثرة فيها: دراسة للحراك السكاني في مدينة الرياض. رسائل جغرافية (الجمعية الجغرافية الكويتية)، رقم 171.
- ريتشارد إيسترلين (1985م). الخصوبة والتنمية. في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، السكان والتنمية في الشرق الأوسط. بغداد: الأمم المتحدة.
- سمير فريد (1993م). تنظيم الأسرة والصحة والأسرة في العالم العربي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي للسكان، المنعقد في عمان، خلال الفترة من 4 إلى 8 أبريل.
- عبدالرحيم عمران (1988م). سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.
- عيسى المصاورة (1997م). الطالب المحتمل غير الملبى على موانع الحمل في الأردن: مفهومه ومستواه وأنواعه وتبايناته. دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، 24(2): 311-324.

- فتحي أبو عيانة (1985م). دراسات في علم السكان. بيروت: دار النهضة العربية.
- فريال أحمد (1988م). تحليل اتجاهات الخصوبة في مصر حتى عام 1979م. السكان، بحوث ودراسات، 37: 16-49.
- محمد المؤمني وآخرون (1997م). السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي. إربد (الأردن): دار الكندي.
- محمد معوض جلال الدين (1982م). اتجاهات وقف الإنجاب وتفضيل الأطفال في الأردن والسودان. النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، 22: 73-91.
- المختار الهراس وإدريس بنسعيد (1996م). الثقافة والخصوبة: دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب. بيروت: دار الطليعة.
- مصطفى العلواني (1994م). الخصوبة ومحدداتها الوسيطة: فكر وتطبيق على القطر العربي السوري. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
- مصلحة الإحصاءات العامة، المملكة العربية السعودية (1999م) الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية (من واقع نتائج البحث الديموغرافي 1999م). الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.
- هدى زريق (1987م). نظرة حول تطور دراسات الخصوبة. النشرة السكانية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، 31: 63-76.
- هيئة كبار العلماء 1414هـ (1993م). أبحاث هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية. الرياض: دار أولي النهى.
- وزارة الصحة (1997م). مسح صحة الأسرة في المملكة: تقرير أولي. الرياض: وزارة الصحة.
- Al-Gallaf, K. et al. (1995). Ethnic - differences in contraceptive use in Kuwait: A clinic - based study. *Social Science & Medicine*, 41 (7): 1023-1031.
- Al-Mazrou, Y., et al. (1993). Differential in marital fertility. in Y. Al-Mazrou and S. Farid (Eds.), *Reproductive patterns and child survival in Saudi Arabia*. Riyadh: Ministry of Health.
- Al-Rashoud, E., & S. Farid (1994). *Reproductive patterns and child survival in Kuwait*. Kuwait: Ministry of Health.
- Alsaawi, M. & Amachak, D. J. (2000). Women's status, fertility, and contraceptive use in Kazakhstan. *Genus*, LVI: 99-113.
- Carty, W. P., Yinger, N. V., & Rosov, A. (1993). *Success in a challenging environment: Fertility decline in Bangladesh*. Washington, DC: Population Reference Bureau.
- Cleland, J. et al. (1994). *The determinants of reproductive change in Bangladesh: Success in a challenging environment*. Washington DC: The World Bank.
- Bongaarts, J. (1978) A framework for analyzing the proximate determinants of fertility. *Population and Development Review*, 41 (1): 105-132.

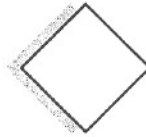
- Caldwell, J. C. et al. (1999). The Bangladesh fertility decline: An interpretation. *Population and Development Review*, 25 (1): 67-87.
- Clark, S. (2000). Son preference and sex composition of children: Evidence from India, *Demography*, 37 (1): 95-108.
- Davis, K., & Blake, J. (1956). Social structure and fertility: An analysis framework. *Economic Development and Cultural Change*, 4 (4): 221-235.
- Easterlin, R. A. (1975). An economic framework for fertility analysis. *Studies in Family Planning*, 6 (3): 54-63.
- Gadalla, S., et al. (1985). How the number of living sons influences contraceptive use in Menoufia Governorate, Egypt. *Studies in Family Planning*, 16 (3): 164-169.
- Govindasamy, P., & Malhotra, A. (1996). Women's position and family planning in Egypt. *Studies in Family Planning*, 27 (6): 328-340.
- Hashmi, S. S. (1996). Shy / silent users of contraceptives in Pakistan. *Pakistan Development Review*, 35: 705-717.
- Jayne, S. H., & Guilkey, D. K. (1998). Contraceptive determinants in three leading countries. *Population Research and Policy Review*, 17 (4): 329-50.
- Khan, H. T., & Raeside, R. (1997). Factors affecting the most recent fertility rates in urban-rural Bangladesh. *Social Science & Medicine*, 44 (3): 279-289.
- Khraif, Rshood (1995). The elderly return-migration in the United States: Role of place attributes and individual characteristics in destination choice. *The Geographical Bulletin*, 37 (1): 29-39.
- Koenig, M. A., et al. (1984). Husband - wife inconsistencies in contraceptive use responses. *Population Studies*, 38: 281-298.
- Lutalo, T. et al. (2000). Trends and determinants of contraceptive use in Rakai District, Uganda, 1995-98. *Studies in Family Planning*, 31 (3): 217-222.
- Mahmood, N. (1992). Motivation and fertility control behavior in Pakistan. *The Pakistan Development Review*, 31 (2): 119-144.
- Namboodiri, K., & Wei, L. (1998). Fertility theories and their implications regarding how low can fertility be. *Genus*, LIV, 37-56.
- Salman, A., El-Khorazaty, M., & Farid, S. (1995). Determinants of contraceptive use. In ministry of health, Qatar, *Reproductive Patterns and Child Survival in Qatar*. Council of Health Ministers of G.C.C. States.
- Shah, N. et al. (1998). Patterns of desired fertility and contraceptive use in Kuwait. *International Family Planning Perspectives*, 24(3): 133-138.
- Vlassoff, C. (1991). Progress and stagnation: Changes in fertility and women's position in an Indian village. *Population Studies*, 46: 195-212.

Wrigley, N. (1985). *Categorical data analysis for Geographers and environmental scientists*. London: Longman Group Ltd.

Yount, K. M. et al. (2000). The effect of gender preference on contraceptive use and fertility in rural Egypt. *Studies in Family Planning*, 31(4): 290-300.

مقدم في: ديسمبر 2000.

أجيز في: أبريل 2001.





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 29

No.4

Winter 2001

The Academic Publication Council
Kuwait University
Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.